

إمام جامع الخشبي يطالب بالاهتمام بتحسين أوضاع أئمة المساجد ومؤذنيها

المواطن سعد العبد الله يطالب بتوقيع الكشف الطبي على موظفي الحكومية إجبارياً

تقدم المواطن سعد العبد الله بعريضة إلى رئيس المجلس يطرح فيها فكرة وضع تشريع جديد يتضمن إجراء فحوصات طبية دورية إجبارية على كافة الموظفين في الأجهزة الحكومية أسوة بالقطاعات العسكرية، وتعرض المواطن سعد العبد الله في عريضته للمخاطر التي تجلبها المخدرات على مواطني المملكة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وطرح كذلك أسباب اقتراحه بتوقيع الكشف الطبي على موظفي الدولة حيث إن ذلك - كما قال - سيؤدي إلى توقف من يتعاطى المخدرات منهم عن ذلك سعياً منه للمحافظة على عمله كما سيديع من يرغب في التقدم إلى وظائف الدولة إلى الإبتعاد عن مجرد التفكير في تعاطيها وبذلك تساهم في التخلص من هذا الوباء.

اللجنة الفرعية للعرائض أوصت بعد الدراسة بالعرض على لجنة الإدارة والموارد البشرية والعرائض للنظر في إمكانية تبني الأفكار الواردة في العريضة.

درست اللجنة الفرعية للعرائض العريضة المقدمة من إمام جامع هجرة الخشبي سفاوح محمد الشمري والتي طالب فيها بضرورة الاهتمام بتحسين أوضاع الخطباء وأئمة المساجد وكذلك المؤذنين الذين يتقاضون مكافآت مقطوعة لا تفي باحتياجاتهم. ورأت اللجنة أن الوظائف المشار إليها في العريضة لا تتطلب التفرغ التام من الوظيفة الفعلية التي يشغلها الإمام أو الخطيب وكذلك فإن المكافآت التي يرى مقدم العريضة أنها متدنية ولا تفي بالاحتياجات الضرورية لأئمة وخطباء المساجد قد تم تقنينها من قبل وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد. وقد أحيلت العريضة إلى لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان للاختصاص.



قايد الدغماني يطالب بإعفاء الموظف المتقاعد من سداد القرض العقاري

أوصت لجنة العرائض بحفظ عريضة المواطن قايد بن عليق الدغماني والتي رفعها لرئيس المجلس يطالب فيها بدراسة إعفاء المواطن الحاصل على قرض عقاري من سداد باقي المستحقات عليه إذا تقاعد واعتبار ذلك مكرمة للمتقاعدين الذين أمضوا حياتهم في خدمة الدولة.

ووردت على العريضة عدة ملحوظات من لجنة العرائض منها إن إصدار مثل هذه المكرمة من صلاحية ولي الأمر وليس لمجلس الشورى النظر فيها، وكذلك عدم معقولية إعفاء جميع المقترضين إلا من ينطبق عليه الشروط التي وضعتها الدولة كما أشارت اللجنة إلى أن القسط السنوي



لا يعد كبيراً بالدرجة التي ترهق كاهل المقترض بالإضافة إلى أن البنك العقاري ليس مخصصاً لموظفي الدولة المدنيين فقط، فهناك شريحة كبيرة من المقترضين من القطاعين العسكري والخاص.

